

بناء أنموذج لفاعلية الإدارة الجامعية في ردف الحركة التنموية في الجمهورية اليمنية

Constructing Model for University Administration Effectiveness
In Support of the Development of Yemen

أ.د. علي هدار رهيف و د. عادل عبد المجيد علوي

كلية التربية (صبر) جامعة عدن

مشكلة البحث وأهميته:

اصبح الاتجاه الملازم للمؤسسات التربوية في العقد الأخير من القرن العشرين هو بناء النماذج المتنوعة التي تخدم أغراض المؤسسة التربوية بشكل خاص ومنظمات التنمية الاجتماعية بشكل عام . ألا أنه في العالم المتقدم اعتبرت الجامعات مؤسسات لها وزنها النوعي في ردف الحركة التنموية في مجتمعاتها وإيماناً منها بأهمية ذلك وأهميه إيجاد الوسيلة الاستراتيجية الملائمة والتي تمثلت ببناء النماذج الموضوعية التي أثبتت من خلال التطبيق العملي لها في كل من جامعات اليابان وجامعات ألمانيا وأمريكا بأنها الوسيلة الاستراتيجية التي تحقق أهداف هذه الجامعات خصوصاً المتعلق منها بتحقيق أهداف الحركة التنموية في تلك المجتمعات . (Blau 1993.P 17)

لقد كشفت لنا هذه النماذج بأنها تتسم بالصدق والثبات فهي صادقة في تحقيق أهداف التنمية علمياً وبنفس الوقت إذا طبق الأنموذج مرات ومرات يعطي نفس الفاعلية والنتيجة التي وجد من اجل تحقيقها (Shen 1993 P23) .

إن هذا الاتجاه والنتائج العلمية الملموسة في بناء وتطبيق النماذج قاد العديد من الجامعات العالم المتقدم إلى تبني هذه الوسيلة وطبقتها في جميع مجالات الحياة ولم تقتصر على الميدان التربوي فحسب بل شملت المجال المهاري والمعرفة العلمية في مجال الطب والهندسة والزراعة والبيطرة والمستحدثات التكنولوجية والتقنية التي أنتجها العقل البشري ورافقت تطوره الحضاري (Tavaresetal 1995 P 24) .

إلا أن المشكلة تبقى واضحة المعالم في جامعات الدول النامية ففي الوقت الذي تسعى فيه هذه الجامعات للمواكبة والالتحاق بجامعات العالم المتقدم نراها تصادف الكثير من المعوقات التي ترهق كاهلها وتجعلها تفكر في مشاكلها دون تبني استراتيجيات القرن الحادي والعشرين وبما إن جامعات الجمهورية اليمنية تصنف ضمن فئة جامعات الدول النامية فهي تعاني من مشكلة بناء النماذج التي تخدم أغراض الحركة التنموية بصورة فاعله الأمر الذي يجعل هذه المحاولة محاولة علمية قد تجد لها نورا في تطبيق مادام المسؤولون وحسب تحسس الباحثين يبعون ذلك ويهتمون به رغم النقص في النفقات والمخصصات الجامعية في موازنة الدولة (Raheef 1997 P 12).

ومن هنا يمكن القول أن الأهمية تكمن بما يأتي :

1. أن بناء النماذج لربط نشاطات الجامعات اليمنية في حركته التنموية هو موضوع جديد وعصري .
2. أن بناء الأنموذج يعد حق الاستراتيجيات التي ينبغي أن تتبناها الجامعة التي تسعى لتبني الاستراتيجيات في إدارتها وتطبيقاتها مثل الجامعات اليمنية .
3. أن بناء الأنموذج يجعل الصرف في النفقات والمخصصات الجامعية المتوفرة أكثر فاعلية لان الأنموذج يوجه الصرف نحو النشاط الفاعل في تحقيق أهداف الجامعة بصورة عامة وأهداف الحركة التنموية بصورة خاصة .
4. أن بناء الأنموذج لا يقتصر على الجانب النظري والمعرفي فحسب بل يؤكد أيضا على الجانب المهاري والذي يعد من السمات الأساسية لتحسين الإنتاجية .
5. أن جميع الجامعات اليمنية تستفيد من الكل حسب اختصاصاتها المرتبطة بالحركة التنموية في محيطها المحلي بالإضافة إلى وزارة التربية .
6. أنه يعد مرجعاً للباحثين والمختصين في مجال بناء النماذج لما يوفر لهم من معلومات تتعلق بخطوات بناء النماذج التي يمكن استخدامها في الاختصاصات المختلفة .
7. أنه وسيلة علمية يستفيد منها الباحثون في مجال التقييم للنشاطات الجامعية .

أهداف البحث :

يهدف البحث بناء الأنموذج للإدارة الجامعية في الجامعات اليمنية يكون فاعلا في تحقيق أهداف التنمية في المجتمعات المحلية لهذه الجامعات واعتماده أيضاً كمعيار في تقييم نشاطات الإدارات الجامعية ، ومن اجل ذلك فإن البحث سيقوم ببناء أربعة نماذج هي:

1. بناء أنموذج لفاعلية الإدارة الجامعية في تنمية المهارات للعاملين في المؤسسات الاجتماعية (الإنتاجية والخدمية)
2. بناء أنموذج لفاعلية الإدارة الجامعية في تنمية المعارف المتخصصة التي تتطلبها طبيعة الأعمال في المؤسسات الاجتماعية .
3. بناء أنموذج لفاعلية الإدارة الجامعية في حل المشكلات التي تواجه العملية الإنتاجية أو الخدمية .
4. بناء الأنموذج العام الذي يبين فاعلية الإدارة الجامعية ودورها في تحقيق أهداف التنمية في اليمن. واعتماد هذا الأنموذج كمعيار لتقييم الدور الحالي للإدارة الجامعية. قبل البدء ببناء الأنماذج الأربع السابقة لابد لنا أن نعرف الأنموذج حتى يكون القارئ على علم بما يقصد من معنى للأنموذج .

بناء أنموذج الفعالية الإدارية الجامعية في ردف الحركة التنموية في الجمهورية اليمنية

كثرت التعاريف للأنماذج إلا أننا سنأخذ التعريف الأقرب إلى موضوعنا فقد عرف Graham وآخرون الأنموذج في القاموس الاقتصادي بأنه نظام نظري يكشف عن العلاقة بين المتغيرات المختلفة والتي تكون معقدة في بعض الحالات من أجل التعرف على العناصر الأكثر أهمية في خلق المشكلة من أجل وضع الحلول الملائمة لها وفقاً لطبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات (Graham & etal 1991 P299) .

من هذا التعريف للقاموس الاقتصادي نستطيع القول بأن الأنموذج يتكون من عدة متغيرات يسمى القسم الأول منها بالمتغيرات الأساسية أو لدى بعض الباحثين بالعناصر الأساسية والقسم الثاني هو المتغيرات الثانوية أي العناصر الثانوية التي ترتبط بكل عنصر من العناصر الأساسية وبذلك يلاحظ فاعلية كل عنصر سواء كان ثانوياً أو أساسياً في تحقيق أهداف التنمية التي تسعى الجامعة لتحقيقها.

إجراءات البحث :

استخدم المنهج الاستقرائي في دراسة المكونات الأساسية للنماذج الحديثة والتي بنيت في العقد الأخير من القرن العشرين حيث تم استقرار واستنتاج مكونات هذه العناصر سواء تمثلت في متغيرات الأساسية أو متغيراته الثانوية . بمعنى آخر أن أدوات البحث في جمع المعلومات المتعلقة بعناصر الأنموذج وخطوات بنائه اعتمدت على نتائج أحدث الدراسات ذات العلاقة .

تحليل النتائج وتفسيرها :

لقد أثبتت الدراسات الحديثة أن الإدارة الجامعية تكون فاعله في تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ثلاثة محاور أساسية هي:

أولاً : استطاعتها المساهمة في تنمية مهارات العاملين في الوحدات الاقتصادية في المجتمع المحلي ويقصد بالوحدة الاقتصادية هنا أي مؤسسة كانت خدمية أو إنتاجية حيث تلعب دوراً أساسياً في تحسين نوعية الإنتاج ونوعية الخدمات وأن الحركة التنموية لاستغنى إطلافاً عن المهارات نظراً لارتباط هذه المهارات ارتباطاً مباشراً بتعجيل التنمية الاقتصادية نفسها (رهيف 1995 ص 16) .

وبعد استقرار نتائج الدراسات التي بحثت في النشاطات المؤدية إلى تحسين مهارات العاملين في الحركة التنموية والتي يمكن أعدادها في الجامعات فقد توصل إلى النشاطات التالية والتي يمكن اعتبارها عناصر ثانوية معجلة للعنصر الأساسي المتمثل بتنمية مهارات العاملين وهذه النشاطات هي:

« أن تقوم الجامعة بإقامة دورات تدريبية متخصصة يمكن تحديدها من خلال دراسة الوحدات الاقتصادية وما تتطلبه هذه الوحدات من مهارات تزيد وتحسن من إنتاجيتها. من خلال ذلك تستطيع الجامعة أن تنظم هذه الدورات تنظيمياً موضوعياً وحسب الحاجة المطلوبة فقط لكي تكون أكثر فاعلية من الدورات التي تنظم بدون معرفة ما هو المطلوب تحقيقه من مهارات .

فالتركيز على المهارات المطلوبة والتي يفقدها العاملون في الوحدات الاقتصادية تجعل من هؤلاء العاملين أكثر فاعلية ومهارة في زيادة وتحسين الإنتاجية في المؤسسات (Garb 1996 P133) ويعد هذا النشاط بالعنصر الأول والأساسي بالنسبة لفاعلية الجامعة في رفد الحركة التنموية في مجتمعها المحلي.

وهناك عناصر أخرى تساهم أيضاً بطريقة فعالة في تنمية المهارات والتي تستطيع الجامعة القيام بها وهذا النشاطات ألا إدارية الجامعية تتمثل بما يأتي :

1. أعداد مقاييس لاختبار المهارات المطلوبة لكي تتأكد الإدارة الجامعية بأن المشاركين في الدورات التخصصية قد كسبوا فعلاً هذه المهارات المطلوبة .
2. إعداد دراسات للمهارات المطلوبة في كل مهنة تنموية حيث تتمكن الجامعة بهذا النشاط معرفة المهارات المطلوبة لكل مهنة بموضوعية وتمكنها أيضاً من خدمه جميع المؤسسات المهنية في مجتمعها .
3. تحديد الحاجات المطلوبة من الكوادر مهارية لكي تتمكن الجامعة من معرفة عدد الذين سوف ينتمون إلى برامجها التدريبية والبرامج المتنوعة والمتخصصة التي يحتاجونها.
4. إستراتيجية التعاون والاتصال: تضع الإدارة الجامعية إستراتيجية للتعاون وتعزيز الاتصال بينها وبين الوحدات الاقتصادية في المجتمع لكي يتعرف كل واحد منهما على عمل الثاني وما ينبغي عليهما جميعاً أن يقوموا به خدمة لأغراض الوحدة الاقتصادية. إذ أن عملية الاتصال بشكل دائم وبكافة القنوات الجامعية يجعل من القرار الجامعي بأنه يتصف بالإحاطة والشمول ومعرفة ما يدور في الواقع. (حبتور 1997 ص 45).
5. خطة إستراتيجية للتدريب المهاري : أن تقوم الجامعة بوضع خطة في بداية العام الدراسي تتضمن الحاجات التدريبية المهاريّة المتنوعة وحسب الحاجة لكل وحدة اقتصادية لكي تهيئ لها الزمان والمكان المناسب وتعد لها الأدوات والأجهزة التي تنمي المهارات المطلوبة.
6. توعية المسؤولين في القطاعات الاجتماعية المختلفة بأهمية التدريب وعلاقته بزيادة وتحسين الإنتاجية لأن الوعي والثقافة في هذا الموضوع تجعل المسؤولين أكثر فاعلية في أداء عملهم وتشجيع العاملين معهم للالتحاق بالدورات التدريبية المتخصصة.
7. منح الأوائل في الدورات المتخصصة امتيازاً جامعياً لكي تزيد الإدارة الجامعية من فعاليتها في الدورات التدريبية فما عليها ألا أن تعتمد مبدأ المكافأة للملتحقين في هذه الدورات ومن المكافآت التي أكدت عليها الدراسات هو منح الأوائل في الدورات امتيازاً جامعياً كأن تعطي لهم منحاً دراسية في مجال اختصاصهم.

بناء أنموذج الفعالية الإدارية الجامعية في رقد الحركة الترموية في الجمهورية اليمنية

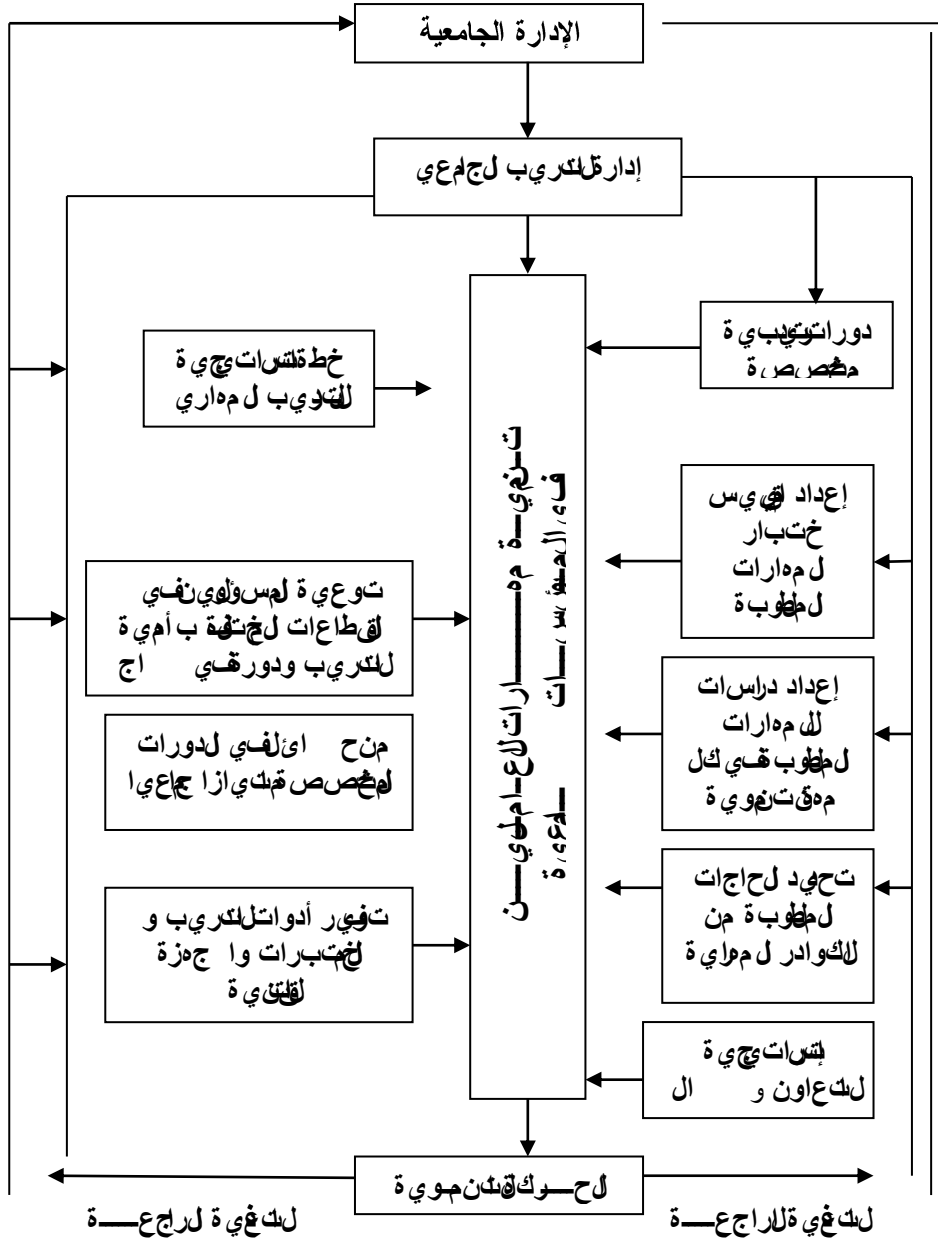
8. توفير أدوات التدريب والمختبرات والأجهزة التقنية لكي يكون النشاط التدريبي أكثر فاعلية فان الإدارة الجامعية تهيئ كل الأدوات والأجهزة التقنية والمختبرات التي تحتاجها المهارات المطلوبة في هذه الدورات.

مما لا ريب فيه إن النشاطات الثمان السابقة جميعها تعد عناصر أساسية لإنجاح الدورات التدريبية المتخصصة والتي تزيد من مهارات العاملين في الوحدات الاقتصادية .

لقد رتبت هذه النشاطات للإدارة الجامعية والتي أعدت كعناصر ثانوية للعنصر الأساسي ترتيباً عشوائياً حسب قراءتها في البحوث العلمية. ويمكن ترتيبها ترتيباً آخر حينما يقاس صدقها وثباتها قبل استخدامها كمعيار تقويمي لفاعلية الإدارة الجامعية في اليمن والذي لم يكن موضوعنا في هذا البحث .

إن الترتيب العشوائي والذي أكد على أهمية كل عنصر عرض في النموذج رقم (1). ان الدراسات الحديثة أثبتت أن هذه النشاطات لا يمكن أن تكون فعالة ما لم ترتبط إدارة لها كيانها المستقل والمرتبطة برئيس الجامعة مباشرة والذي أطلقت عليها "إدارة التدريب الجامعي" حيث الأشرف و المتابعة واعتماد التغذية الراجعة لمعالجة أي معوق لكل نشاط مطلوب وحل أية مشكلة تعرقل تطبيق وفاعلية ذلك النشاط .

نموذج رقم (1)



بناء أنموذج الفعالية الإدارية الجامعية في ردف الحركة التنموية في الجمهورية اليمنية

ثانياً: أن الأنموذج الثاني والنشاط الذي يمكن أن تلعبه الإدارة الجامعية بفاعلية في تعزيز ورفد الحركة التنموية هو تنمية المعارف المتخصصة التي تتطلبها كل مهنة في الحركة التنموية في المجتمع لأن المعارف المتخصصة في العمل تجعل العامل أكثر موضوعية في تحسين عملة والمحافظة على آلتة (Borg 1996 D 230) .

لقد كشفت لنا الدراسات الحديثة أن عناصر النموذج المهتم بتنمية وتطوير المعارف المتخصصة التي يمتلكها كل عامل عن مهنته وعن العمل الذي يقوم به تتكون من ثمانية عناصر ثانوية ترتبط ارتباطاً مباشراً في تنمية الخبرات التي تتطلبها الحركة التنموية.

وحتى تقوم الإدارة الجامعية بدورها الفعال في تفعيل هذه العناصر وترجمتها إلى نشاطات علمية واقعية فإن هذه الإدارة ينبغي عليها أن تربط هذه النشاطات في إدارة خاصة تسمى إدارة المناهج والتطوير ، وقد وزعت هذه العناصر توزيعاً عشوائياً كما فعلنا في النموذج الأول وكما نراه في الأنموذج رقم (2) . إذ نرى :

1. استراتيجية تخطيط المناهج : يعد التخطيط الاستراتيجي للمناهج من أهم المحاور التي تعتمد عليها الإدارة الجامعية لكي تجعل من الجامعة الجامعة العصرية المواكبة لكل جديد وكل تقدم والتي تغذي مناهجها استراتيجية عقول الطلبة والمتدربين بخبرات جديدة تحتاجها الحركة التنموية إذ أنها بنيت وفقاً للخبرات التي تتطلبها الحركة التنموية ، فعلى الإدارة الجامعية أن تعيد تخطيط مناهجها لتأخذ بنظر الاعتبار في مرحلة التخطيط هذه الخبرات التي تتطلبها الحركة التنموية وهنا يصبح تواصل في الخبرة الأكاديمية العلمية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي . وأن تتكون لجان مخصصة لتنفيذ هذه النشاط الذي يكون من بين أعضائها ممثلاً للعاملين المتخصصين في قطاعات التنمية وبعبارة أخرى أن يكون من كل قطاع تنموي ممثلاً له في لجان تخطيط المناهج الجامعية .

ولكي تكون هذه اللجان فاعلة في دورها الاستراتيجي التخطيط هذا يجب أن تعتمد على نظام معلومات متقدم بحيث يسهل عليها الاطلاع على خبرات العالم المتقدم الذي قد نستفيد منه أثناء العملية الاستراتيجية لتخطيط المناهج الجامعية .

وبما أن هذه الاستراتيجية تحتاج إلى معرفة كاملة عن الحاجات التخصصية للحركة التنموية فما عليها ألا أن تقوم بدراسة تتعرف من خلالها على الحاجات المتخصصة لكل قطاع في الحركة التنموية والتي تصبح الأهداف الاستراتيجية للجان تخطيط المناهج .

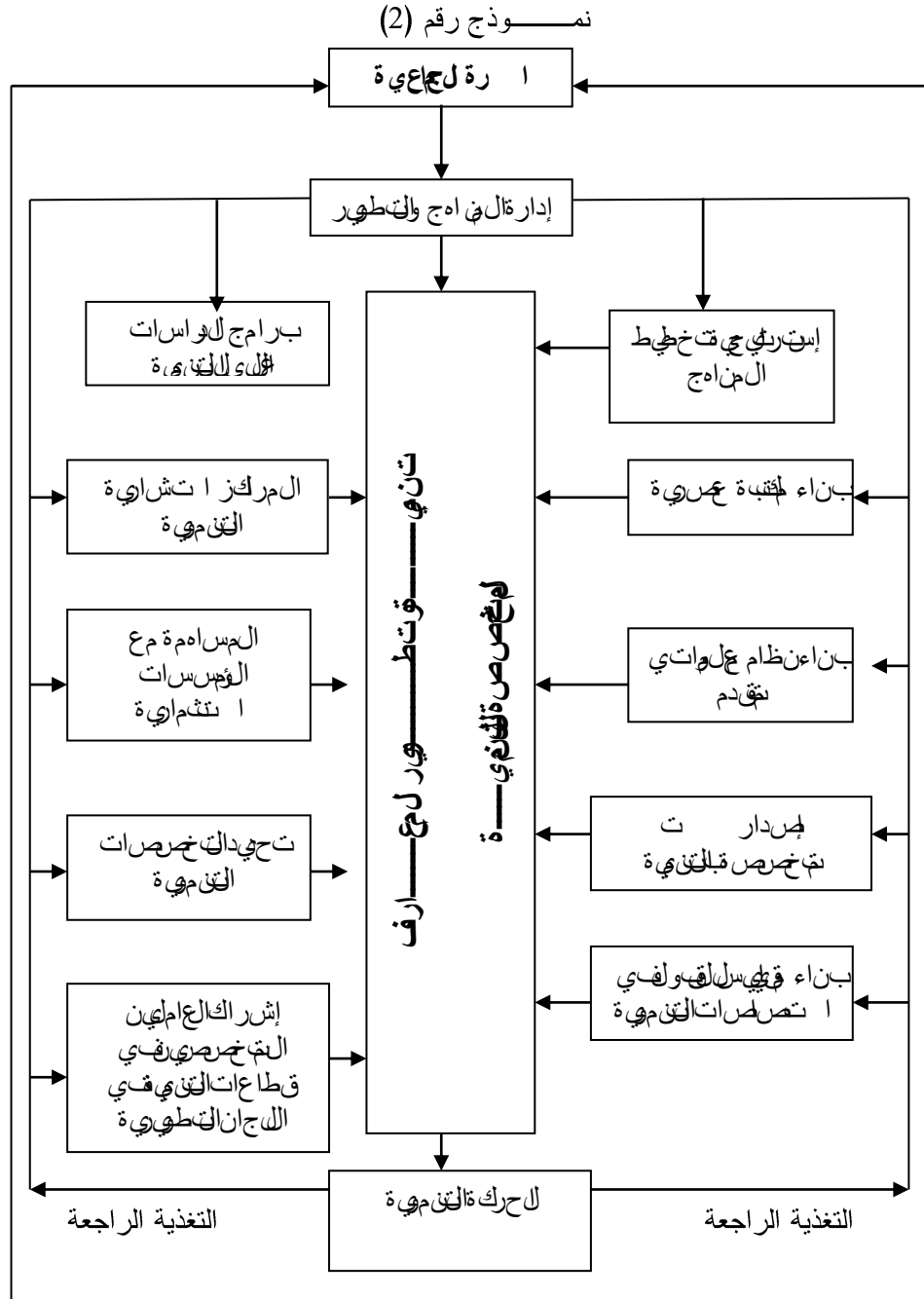
2. العناصر الأخرى : كما تقوم إدارة المناهج والتطوير في عملها التخصصي هذا ببناء مكتبة عصرية تضم أحدث المؤلفات والمراجع ذات العلاقة بالحركة التنموية والذي تغذي وتسد حاجات الباحثين والمهتمين بشؤون تخطيط المناهج والحركة التنموية .

كما تقوم كل إدارة في الجامعات بإصدار مجلة خاصة بالتنمية تصدر شهرياً لتواكب المستجدات عن هذا الارتباط الوثيق بين مناهج الجامعات والحركة التنموية .

وعليها أيضاً أن مقاييس خاصة للقبول في الأقسام أو الدورات التخصصية التي تفتحها الجامعة وذات العلاقة المباشرة بدراسة المواد التي تحتاجها الحركة التنموية وبذلك ستخرج كمواد متخصصة في كل فرع يتلاءم وحاجة فروع الحركة التنموية .

كما عليها أن تعيد النظر في برامج الدراسات العليا وتفتح الباب على مصراعيه للطلبة الذين يودون البحث في حاجات الحركة التنموية في المجتمع بالإضافة إلى توجيههم إلى هذا النشاط إذا رأت الإدارة عزوفاً من الطلبة وأن تهني وتقدم إليهم في بداية العام الدراسي قائمة تضم الحاجات التنموية والتي يمكن أن تكون موضوعاً خصباً لدراساتهم وأن تفتح هذه الإدارة مراكز استشارية في كل تخصص موجود في الجامعة والذي تحتاجه الحركة التنموية ليكون مرجعاً لحل المشاكل التي تواجهه العاملون في التنمية وتساعدهم على حلها ولم تكتفي بذلك بل تساهم بقسم من أعضائها المتمكنين في العمل مع القطاعات الإنتاجية ومن هنا فالجامعة تصبح وفقاً لهذا المقترح مغدياً ومطوراً ومستفيداً من الحركة التنموية .

بناء أنموذج الفعالية الإدارية الجامعية في رفق الحركة الترموية في الجمهورية اليمنية



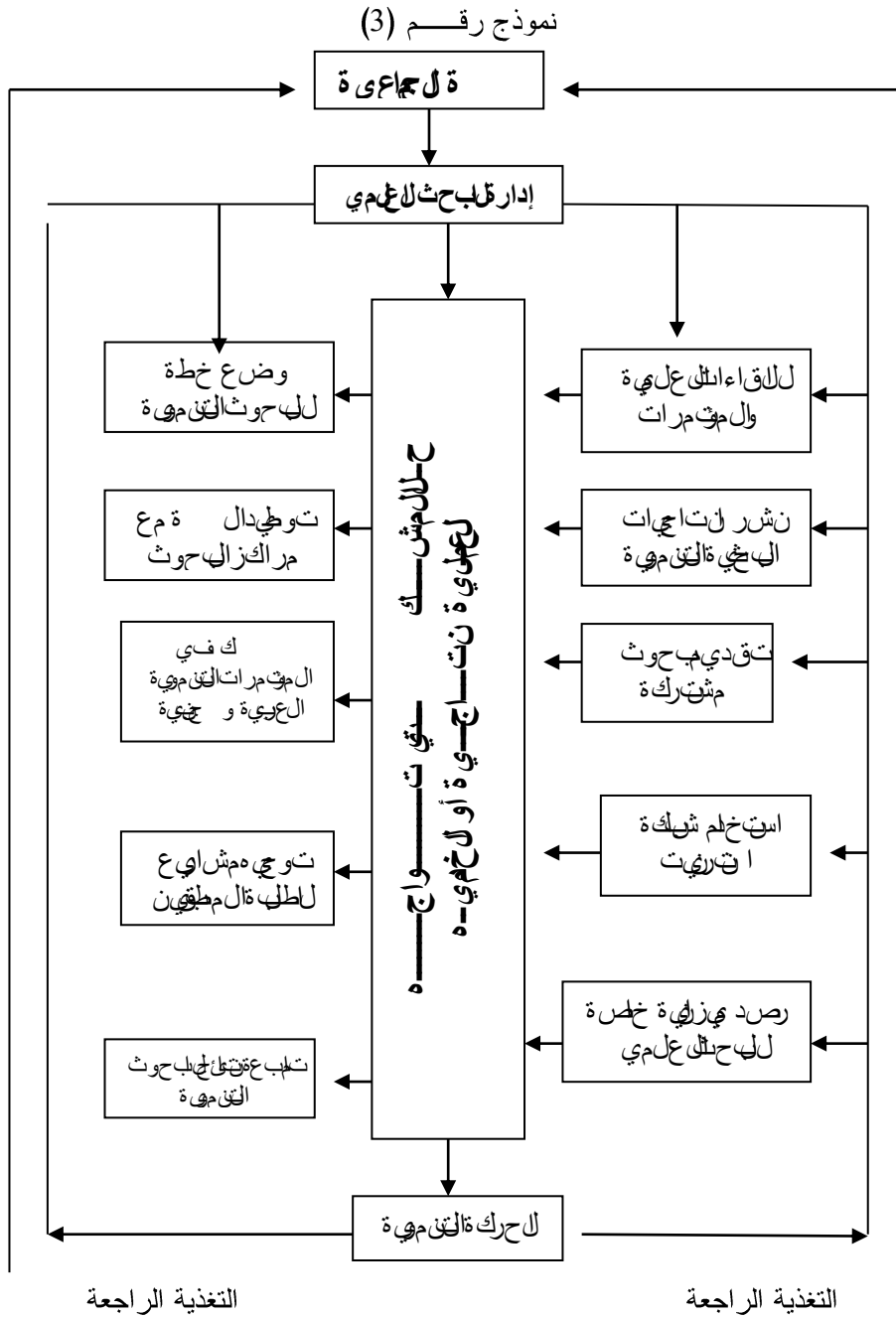
ثالثاً: إن الدور الثالث والذي تستطيع الإدارة الجامعية أن تلعبه بفاعلية في رفق الحركة التتموية في مجتمعها المحلي هو مساهمتها في حل المشكلات التي تواجه العملية الإنتاجية أو الخدمية وذلك عن طريق تفعيل العناصر الثمانية التي يتكون منها النموذج رقم (3) حيث تقوم إدارة البحث العلمي المقترحة بالأشراف على تنفيذ النشاطات التابعة لهذه العناصر لأن البحث العلمي يعد من أهم أهداف الجامعة العصرية (Clark 1994 P 132) ومن أهم هذه النشاطات والتي أعدت في الأنموذج بالعناصر الثانوية هي :

1. وضع خطه للبحوث التتموية : حيث تقوم هذه الإدارة في بداية كل عام بوضع خطة للبحوث المتعلقة بأهم الحاجات التتموية والتي تصلح أن تكون مشاكل بحثية قابلة للقياس لتساهم بذلك في حل المشكلات التتموية وتطوير العمل في مؤسساتها.
2. توطيد العلاقة والاشتراك مع مراكز البحوث : تقوم إدارة البحث العلمي بإقامة علاقات وطيدة وحسنة مع مراكز البحوث العربية والأجنبية المناظرة وتبادل معهم الإنتاجات العلمية وبذلك يكون لديهم أحدث الإطلاعات على ما يحدث في العالم من دورها في رفق الحركة التتموية. وأن تفتح هذه الإدارة باب المساهمة والاشتراك في المؤتمرات والندوات التتموية التي تقيمها تلك المراكز التتموية .
3. اللقاءات العلمية والبحوث المشتركة والنشر: أن تقيم إدارة البحوث العلمية لقاءات علمية ومؤتمرات دورية سواء في الحرم الجامعي أو المهم المؤسسي تطرح فيها أهم المستجدات العلمية والعملية التي تهم الطرفين وتطور العملية الإنتاجية الخدمية وبعد تبادل الآراء القيمة والموضوعية من أهم النشاطات العلمية ومن خلال ذلك تحدد عناوين البحوث والمشكلات التي سيساهم فيها الطرفان وبعد تقيمها تنشر في المجلة الجامعية أو المجلة المؤسسية .
4. تشجيع إدارة البحث العلمي الباحثين من كلا القطاعين الجامعي والمؤسسي الاستخدام الأمثل لشبكة الأنترنت : بقصد الإطلاع والاستفادة من أحدث إنتاجات العالمية لأن المعلومات في وقتنا الحاضر هي روح العصر لذا فمن صلب واجبات القائد الجامعي أن يساهم ويشارك ويتابع كل المؤتمرات في العديد من الجامعات العالم وبهذا يرصد كلا المحيطين علمياً (حبتور 1997 - ص 46).
5. توجه الإدارة عمادات الكليات التابعة للجامعة: بأن يقدمو كشفا بعناوين مشاريع الطلبة المطبقين لأن هذا يعد نشاطاً بحثياً تقوم به الجامعات من خلال أقسامها المتنوعة لرفق الحركة التتموية وتنمية طريقة البحث العلمي لدى الطلبة وبنفس الوقت أن تكون هذه البحوث ذات فائدة ومنفعة وذلك بربطها بحاجات الحركة التتموية مباشرة .
6. ترصد ميزانية خاصة للبحث العلمي ما دام البحث العلمي يشكل الهدف الثالث إلى أية جامعة من الجامعات لا نقل نسبتها عن نسبة الهدفين الآخرين كما ينبغي على إدارة البحث العلمي أن تلعب دوراً إيجابياً يجعل المؤسسات الاجتماعية أن

بناء أنموذج الفعالية الإدارية الجامعية في رقد الحركة التتموية في الجمهورية اليمنية

تساهم هي الأخرى بحصتها من ميزانية البحث العلمي طالما أن هذه البحوث تخدم خططها التتموية .

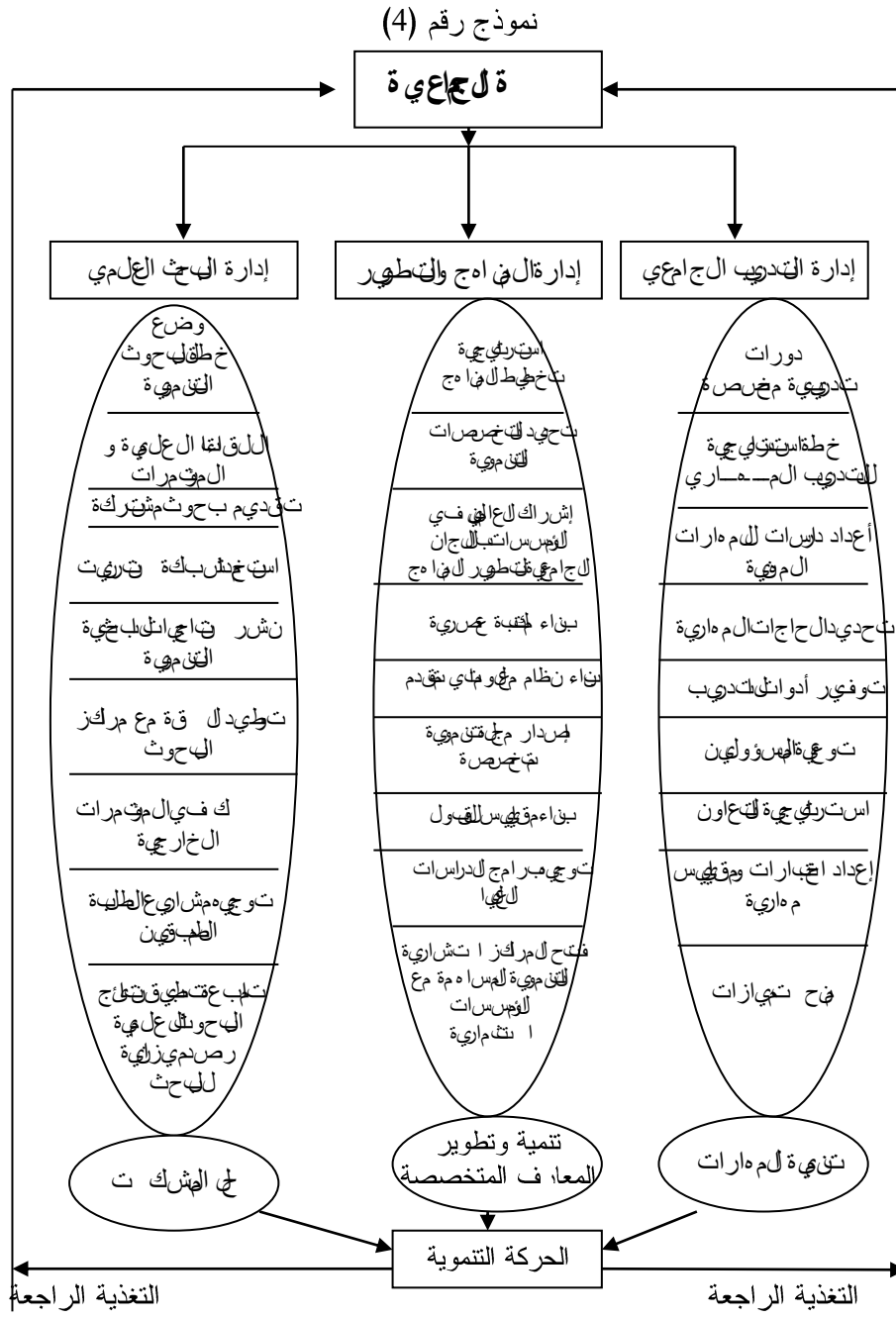
7. متابعة وتطبيق نتائج البحوث التتموية : أن البحث العلمي التتموي المنتج قد كلف بطبيعة الحال الكثير من الجهد المشترك وأنه توصل بعد تقييمه إلى نتائج موضوعية ، تخدم الحركة التتموية بفاعلية فعلى إدارة البحث العلمي الجامعي أن تتابع تطبيقه في المؤسسات الاجتماعية وإلا ما هي الفائدة العلمية من هذه البحوث إذا وضعت على الرف ولم تستفيد المؤسسة من نتائجها وفي هذه الحالة تتكون لجنة مشتركة تمثل الجامعة والمؤسسات الاجتماعية لمتابعة هذا النشاط المهم لنتجنب الهدر في الطاقات البشرية والمادية .



بناء أنموذج الفعالية الإدارية الجامعية في رقد الحركة الترموية في الجمهورية اليمنية

رابعاً: من خلال العرض السابق لبناء النماذج الفرعية التي تمثل الجامعة وفعاليتها في رقد الحركة الترموية في المجتمع يمكننا التوصل إلى النموذج العام والمحتل بالنموذج رقم (4) حيث يوضح لنا هذا الأنموذج الأدوار التي مر بها لكي يتشكل في هذه الصيغة العشوائية.

وتستطيع أي جامعة أن تغيير في العناصر الثانوية للأنموذج وذلك حسب إمكانياتها والظروف المحيطة بها ولكنها لا ينبغي عليها ألا تتلاعب في تغيير العناصر الأساسية للأنموذج لأنها تمثل المنافذ الحقيقية والفريدة كما أكدتها الدراسات السابقة للدخول إلى معتزك حياة الحركة الترموية سواء كان ذلك في المجتمع المحلي أو المجتمع الكبير.



بناء أنموذج الفعالية الإدارية الجامعية في رقد الحركة التنموية في الجمهورية اليمنية

التوصيات :

لا يتحمل هذا البحث توصيات عديدة كباقي البحوث لأنه أثناء بناء النماذج قد قدم الكثير من التوصيات وبمعنى أخرى أن التوصيات هي نتائج البحوث الحديثة التي ساعدت في بناء النماذج ويستطيع الفارئ الكريم أن يقرأ ما ورد في البحث ويعتمد خطواته كتوصيات ولكن من الضروري أن يأخذ بنظر الاعتبار ما يأتي:

1. فيما يتعلق بمدى الفائدة من تطبيق هذه النماذج أما بشكل النماذج الفرعية أو بشكل النموذج العام وتوجيه الإدارة الجامعية بأن تخذوا حسب إمكانياتها للتوصل إلى تنفيذ ما ورد في النموذج .
2. فيما يتعلق بتقويم دور الجامعات في رقد الحركة التنموية من خلال تحويل العناصر الفرعية إلى فقرات قابلة للقياس لكي ترى إلى إيه درجة حققت الجامعة دورها التنموي هذا.

المصادر :

- ❖ بن حبتور، عبدالعزيز صالح - الإدارة الجامعية - جامعة عدن، دار جامعة عدن للطباعة و النشر - الطبعة الأولى 1997م.
- ❖ رهيف علي هداد - نحو استثمار افضل لجامعات أقطار مجلس التعاون العربي - مجلة كلية التربية 1995م.
- ❖ Blau, A., Constructing Knowledge In Professional Community, Quarterly of the National Writing Project, Vol. 15, No I, 1993.
- ❖ Bory, M. & Shapiro, S.I., Personality Type and Student Performance In Principles of Economic Education, Journal of Economic Education, Vol. 27 No I, 1996
- ❖ Clark, W.B., Constructing an Integrated Model for Professional Education, Ed. Technology, Vol. 34, No 6, 1994.
- ❖ Garb, H.N, The Value of Training In Psychology, American Psychologist, Vol. 51 No. 12, 1996.
- ❖ Graham, B. & Etal, Dictionary of Economics, Penguim Book, 1991.
- ❖ Raheef, A.H., Constructing Model For Increasing Scientific Performance of Teaching Staff At Al-mustansiriyal University. Journal of Teachers, 1997.
- ❖ Shen, A., Constructing a Measure for Achievement, American Ed. Research Association, 1993.
- ❖ Traverse. T, & Etal, Constructing a Professional Development Model, Journal Availability Vol. 12, no. 2, 1995.